المذكرة الإيضاحية

لمشروع القانون رقم.....لسنة.....
بشأن
الإدارة المستدامة للمراعي

أولاً: مقدمة

لما كان لوزارة الزراعة دورا مهما، عهد به المشرع لها في النهوض بالسياسة الزراعية وسياسات استصلاح الأراضي التي تكفل تحقيق التناسق والتكامل بما يتفق مع خطط التنمية القومية والربط بينهما والعمل على تطويرها وفقاً لأحدث الأساليب العلمية والتكنولوجية على أساس اقتصادي أمثل.

وانطلاقاً من مسئوليتها التي تخدم خطط التنمية بالصحاري المصرية ومناطق الاستصلاح في شتى الميادين المتعلقة بتنمية الموارد الطبيعية وخاصه فيما يتصل بالمياه والتربة والنبات والحيوان والانسان والطاقة غير التقليدية.

وفي ضوء المستجدات المحلية والاقليمية في مجال الاهتمام بالمراعي الطبيعية بالمناطق الجافة ونظرا لعدم وجود خطة استراتيجية للإدارة والتنمية المستدامة للمراعي بجمهورية مصر العربية أضحى لزاما ضرورة الحاجة لوضع استراتيجية وخطة فعاله تتعلق بالإدارة المستدامة للمراعي (قانون لإدارة المراعي) بما يتواكب مع مستجدات العصر في هذا المجال.

ثانياً: القواعد الدستورية ذات الصلة

- الدستور

نص في مادته رقم (29) على أن:

الزراعة مقوم أساسي للاقتصاد الوطني.

وتلتزم الدولة بحماية الرقعة الزراعية وزيادتها، وتجريم الاعتداء عليها، كما تلتزم بتنمية الريف ورفع مستوي معيشة سكانه وحمايتهم من المخاطر البيئية، وتعمل على تنمية الإنتاج الزراعي والحيواني، وتشجيع الصناعات التي تقوم عليهما.

وتلتزم الدولة بتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي والحيواني، وشراء المحاصيل الزراعية الأساسية بسعر مناسب يحقق هامش ربح للفلاح، وذلك بالاتفاق مع الاتحادات والنقابات والجمعيات الزراعية، كما تلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الأراضي المستصلحة لصغار الفلاحين وشباب الخريجين، وحماية الفلاح والعامل الزراعي من الاستغلال، وذلك كله على النحو الذي ينظمه القانون.

ثالثاً: الفلسفة والهدف من مشروع القانون

1- فلسفة مشروع القانون

نظرا لتنوع البيئات للمراعي الطبيعية وما يتبعه من تنوع في تركيب ونوعية الغطاء النباتي وتأثره بنوع وطبيعة استخدام الإنسان للموارد المتاحة بالمراعي، تربى الثروة الحيوانية تحت النظام الزراعي - الرعوي حيث يعد هذا النظام الدعامة والعمود الفقري للإنتاج الحيواني في مناطق الرعي الطبيعية بالمناطق المصرية.

و إدراكا لأهمية الثروة الحيوانية كأحد المقومات العامة في دعم الاقتصاد الوطني لما تسهم به من دعم الانتاج المحلى من اللحوم حيث تمثل الاعلاف الجانب الاكبر من تكلفة المدخلات الرئيسية للإنتاج الحيواني حيث يمثل من 65 الى 70 % من إجمالي تكلفة التشغيل، و يعتبر سوء تغذية الحيوانات نتيجة إمدادها بأقل من احتياجاتها الغذائية العائق الرئيسي للإنتاج، لذلك ترتبط أرباح و عوائد الانتاج الحيواني ارتباطاً و ثيقاً بتكلفة التغذية و بالتالي في نظام انتاج الثروة الحيوانية في المراعي الطبيعية يعتبر العلف المجاني من المراعي الطبيعية عاملاً بالغ الاهمية لتقليل تكلفة الانتاج.

ويعتبر علف المراعي الطبيعية المصدر الرئيسي لتغذية القطعان في موسم سقوط الامطار ولكن في الوقت الحاضر تقلصت مساحة المراعي نتيجة للجفاف وعدم وجود إدارة مستدامة وتدهور التربة وقله معدل سقوط الامطار والرعي الجائر حيث توفر المراعي مصدر علف جيد ومجاني للقطعان في موسم الرعي حيث أن هناك علاقة وثيقة بين تنمية المرعى ونباتاته الرعوية والانتاج الحيواني.

ولأهمية تطوير وتعزيز الانتاج الحيواني فانه يتعين الانتباه الى نباتات المراعي الطبيعية باستخدام وتطبيق الأساليب والتقنيات المناسبة لتطوير وتحسين حالة الغطاء النباتي الرعوي، ونتيجة لذلك فان هذه المراعي ستسهم بشكل فعال في حل مشكلة نقص الاعلاف خاصة خلال أشهر الجفاف (فصل الصيف).

و تمشياً مع سياسات الدولة بالاهتمام بالموارد الرعوية و وضع الخطط و البرامج التي تمكن من توطن الرعي وفقاً لاستراتيجية بيئية تكفل المحافظة على التوازن البيئي و تحقيق التنمية المتوازنة و المستدامة، و نظراً لعدم وجود استراتيجية و خطة واضحة للإدارة و التنمية المستدامة لأراضي المراعي في جمهورية مصر العربية و التي تقدر بأكثر من 10 مليون فدان موزعة في الساحل الشمالي الغربي و جنوب شرق مصر و في وسط و جنوب شبة جزيرة سيناء ،اضافة الي أنه لا توجد تشريعات متعلقة بصون الحقوق و الالتزام بالواجبات و إدارة المراعي (قانون لإدارة المراعي) فضلاً عن عدم وجود إدارة متخصصة مسئولة عن إدارة المراعي و التنسيق بين العاملين و المتخصصين في هذا المجال ، الامر الذى أضحى لزاما وضع استراتيجية وخطة تطوير فعالة تتعلق بالإدارة المستدامة للمراعي على أن تتضمن خطة ادارة أراضي المراعي جميع مكونات النظام الرعوى على أن تكون بمثابة خريطة طريق للإدارة المستدامة لأراضي المراعي.

وحتى يتمكن هذا القطاع الحيوي من القيام بدور ريادي في دعم الاقتصاد الوطني أستلزم المشروع المقترح قانون للإدارة المستدامة للمراعي بهدف استدامة إدارة وصيانة وتنمية الموارد الرعوية (النباتات الطبيعية - السلالات الحيوانية) في المراعي الطبيعية وتنظيم استغلالها وفق أسس علمية ولتأمين الخدمات اللازمة للمراعي الطبيعية والمساهمة في ضمان ومشاركة أصحاب المصلحة والمربين الوطنيين للموارد الوراثية الحيوانية في الادارة المستدامة لأراضي المراعي وحماية حقوقهم في هذا المورد.

وتكون هذه المنظومة للإدارة المستدامة تحت مظلة وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي.

2- الهدف من مشروع القانون:

أ- وقف تدهور المراعي ومكافحة التصحر.
ب- صيانة الموارد الرعوية في المراعي الطبيعية وإدارتها وتنميها المستدامة وتنظيم استغلالها.
ت- التطوير المؤسسي وتنمية الموارد البشرية وتطوير أبحاث المراعي بناءً على أسس علمية
ث- تحسين جودة حياة المجتمعات الرعوية وتنمية وتعزيز اقتصادها.

رابعاً: آليات واستراتيجية تنفيذ مشروع القانون المقترح

بداية يستلزم التأكد من ضرورة تحديد البرامج والمشروعات التنفيذية اللازمة لتحقيق هذه الأهداف بناء على المرتكزات والتوجيهات الاتية:

1- البدء الفوري بوقف العوامل التي آدت أو تؤدي الي تدهور الموارد الرعوية والعمل علي تحسين أراضي المراعي أو إعادة تأهيلها وتنميتها لرفع الإنتاجية وعكس الآثار السلبية وضمان الإدارة المستدامة للموارد الطبيعة وتشمل آليات تحقيق وقف التدهور ستة اتجاهات متلازمه ومتزامنة معا:
   - تنظيم الرعي وفق أسس علمية.
   - زيادة الوعي البيئي والرعوي للمجتمع خاصة للمستفيدين كلياً آو جزئياً من الموارد الرعوية
   - توفير الاعلاف في فترات الجفاف للمتأثرين من تنظيم الرعي مع توفير الإجراءات المحفزة
   - توفير الاعتمادات المالية والإطار التنظيمي والمؤسسي المتكامل والكوادر اللازمة لكل آلية مقترحة
   - الاستفادة من المعارف التقليدية والقدرات البشرية للمجتمعات الرعوية وتنميتها.
   - الحرص على التطبيق الدقيق والعادل للقرارات والتشريعات واللوائح المنظمة.
2- توفير وبناء القدرات البشرية والكوادر اللازمة القادرة علي تحمل مسئولية التخطيط والتنفيذ والتطوير والرصد والتقييم للموارد الطبيعية والمجتمعات الرعوية والبدء في ذلك بشكل فوري وذلك لأهمية التنمية والإدارة المستدامة لتلك الموارد وفقا لتوجيهات القيادة السياسية للدولة التنموية والبيئية والاجتماعية والتزاماتها بالاتفاقيات الدولية الخاصة بمكافحة التصحر والحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة للموارد الطبيعية.
3- سرعة حصر وتقييم المراعي الطبيعية على المستوى الوطني للوقوف على كافة جوانب الوضع الراهن كـأساس للتقييم والتخطيط المستقبلي والمتابعة ومن ذلك تحديد الإنتاجية والحمولة الرعوية مع ضرورة الاستفادة القصوى من التقنيات الحديثة في هذا المجال.
4- إعادة التأهيل للمراعي المتدهورة مع الاهتمام الفوري بتدعيم وتطوير مراكز البحوث ومحطات أكتار البذور والشتلات الرعوية.

5- إعطاء الأهمية القصوى للتواصل مع المربين والرعاة من خلال تطوير وتنفيذ برنامج إرشادي رعوي.
6- تأمين الحراسة اللازمة لحماية المراعي الطبيعية من الاستخدامات الجائرة وغير المقننة.
7- تبني نظام متكامل للإدارة المستدامة للموارد الرعوية بشراكة فعلية وجادة مع المجتمعات المحلية بالمناطق الرعوية مع ضرورة تقديم الحوافز لمشاركة أهالي تلك المناطق في التنفيذ.
8- التأكيد على ضرورة المشاركة الفعالة للمجتمعات الرعوية في مراحل تنمية واستدامة المراعي الطبيعية من خلال تدعيم إنشاء التعاونيات / الجمعيات / الروابط الرعوية مع تبني سياسات وإجراءات تحفيزية لإنشائها وزيادة الوعي تجاه فوائدها كقناة لوصول الخدمات اللازمة للتطوير والتنمية المجتمعية.
9- ضرورة التنسيق بين وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي وكافة الجهات ذات الصلة على كافة المستويات مع الاهتمام بالتنسيق على مستوي المناطق والمحافظات.
10- إعطاء أهمية خاصة للتنمية المتكاملة والمستدامة للمجتمعات الرعوية وتحسين نوعية الحياة مع توفير الخدمات الأساسية والاجتماعية لصغار المربين والاهتمام بتطوير الصناعات التكميلية ودعم الخدمات البيئية والمنتجات الثانوية المرتبطة بالنشاط الحيواني الرعوي.
11- أهمية تنفيذ مقترحات لتنظيم وتطوير قطاع الإنتاج الحيواني الرعوي.
12- تنظيم الخدمات الضرورية في المواقع الرعوية مثل (موارد مياه، مخازن أعلاف، أدوية ولقاحات، وحدات وخدمات بيطرية، وغيرها) للقطعان الرعوية الصغيرة.
13- تقنين انتقال الرعاة والقطعان.
14- توعية الشركاء المسؤولين بما فيهم مجالس المناطق والمحافظات والمراكز الإدارية.

كما يتم تحديد السياسات التكميلية وسبل التنسيق اللازمة لتكامل تنفيذ وتحقيق هداف هذا القانون وتشمل الآتي:

- سياسات تطوير الإنتاج الحيواني الرعوي.
- سياسات خدمات التمويل الرعوي.
- سياسات تطوير جهاز الارشاد الرعوي
- تطوير التعليم والاعلام الرعوي
- دعم المنتجات الرعوية الثانوية

كما يتطلب أيضاً لنجاح تنفيذ مشروع القانون المقترح

- تطوير الهيكل التنظيمي لإدارة الموارد الطبيعية بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي.
- تدعيم القدرات البشرية بها وأيضاً بمراكز الأبحاث التابعة.

- التنسيق الكامل ما بين وزارة الزراعة والوزارات والهيئات الحكومية المختلفة الأخرى ذات الصلة والمجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة من المستفيدين جزئيا أو كلياً من الموارد الرعوية.

وفي ضوء تنفيذ مكونات استراتيجية مشروع القانون المقترح كحزمه متكاملة والحقائق والفرضيات السابقة فأنه يمكن تحقيق الأهداف سالفه الذكر بالإضافة إلى الاثار الإيجابية على الإنتاج الحيواني ومكافحة التصحر والحفاظ على الموارد البيولوجية والمائية والأرضية ورفع المستوي المعيشي للمجتمع الرعوي.